انه وقع فيه بامن حيث ان وقع عليه وخرج بقوله مضمون
عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى التعميم
اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لكونه مفعولا
فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقون الا على النصوب
بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف
ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف هنا في بحث
العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقديرا في ووقع من
شرط تقدير في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل عاملا مر في بحث حرف الجر
ولو كان العامل مبنيا فهو اولى لجواز التقديم عليه مع كونه اضعف
فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة او لا وحذف
عامله القرينة عن يوم الجمعة على قول متى سرت اي سرت و
المنصوب الرابع من ثلثة تحت المفعول له مثالا مر غير مرة قد
لا مر من ان سبب الفعل ولانه يجزى اللام يسبب المفعول المطلق
حتى عده بعضهم منه وهو كما مر اي شيء فعل الاجلك اي دفع
لاجل حصولك كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيل كقربته
تأديبا وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامله اي مدلوله
الذي هو المعنى الذي تذكر به فانها ولا مر مشاركة وجدت التأديب

الذي

فان الطيب وقع فيه اي يوما
كما ليس بمضمون كان

لان افعال الشروع لا تضاف الى اسم

الذي ضربته لاجل ادبه حتى يحتاج الى دفعه بتعدد الحيثية كما في
عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لكونه مفعولا له فقط
او نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط
تقديره ايضا في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن
نائب الفاعل كما مر ان يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا او تركه
مطلقا او اثباته على اضعف تنبيها على الخلاف رتبة عن رتبة سابق
ويجوز حذف عامله القرينة كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا
اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل معه نائب الفاعل
كمبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من
استناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر والمذهب في قولك لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفيه نظر ان القاعدة لا تثبت باحتمال الرواة الاسناد الى المصدر ثابت
مقطوع فوجب الحمل عليه هنا وفي الآية الكريمة اي الذي فوق النعم
ذكره في الامتحان وفي هذا التعبير اشارة الى ان نائب الفاعل هو
المفهوم المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر
المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف ان ينوب
ولم يلتفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل المحشي من ان الواجب
في المفعول به معه لان سنده صفة جارية على غير ما هي له و
تقديره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع الستر مقدما على

فرقه تقديري كما مر في الاخر بالذي

Copyright © King Saud University